ظاهرة تزايد النفقات العامة.

من أهم الدراسات التي تناولت ظاهرة تزايد النفقات العامة نجد:

1- قانون فاجنر 1982 A.Wagner:

" إذا حقق مجتمع ما معدلات من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة، ومن ثم فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بمعدل أكبر من معدل نصيب الفرد من الناتج الوطني، وهذا تحت تأثير التصنيع" ويفسر ذلك استنادا إلى أن النمو الاقتصادي قد صاحبه زيادة في درجة التصنيع وتعدد الأنشطة الاقتصادية، مما ساهم في زيادة تدخل الدولة.

2- أطروحة Peacock & Wiseman: تمحورت هذه الدراسة حول تطور النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الخام في المملكة المتحدة خلال الفترة (1955-1980). وتوصلت إلى أن زيادة الإنفاق العام لا يتوقف على زيادة النمو الاقتصادي فقط وإنما هناك عوامل أخرى تتسبب في ذلك كالحروب والأزمات مثلا.

3- نظرية الركود حسب كينز فإنه إذا لم يتم زيادة الإنفاق العام بوتيرة متسارعة فإنه لا يتم الخروج من حالة الركود الاقتصادي، وذلك بإقامة الدولة للمشاريع العامة لتحريك النشاط الاقتصادي.

4- قانون Parkinson: إن زيادة تكاليف التشغيل يعتبر سبب حقيقي لزيادة الإنفاق العام. وزيادة عدد الموظفين العموميين ناتج عن توسع القطاع العام وخاصة العمل الإداري.

5- أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف: وهي أطروحة للاقتصاديين Tullour و Stiguer، ومفادها أن الدولة تقوم بإنتاج ما يطلبه بعض الأعوان التي ستشكل جماعات ضغط، طالما تمويل هذه المنتجات يكون موزعا على كل عناصر المجتمع وبذلك تسعى هذه الجماعات إلى تعظيم أرباحها.

6- نظرية مرض التكاليف: هي نظرية اقتصادية وضعها الباحث الأمريكي William Baumol بمساعدة منWilliam Bowen عام 1965. ومن أهم ما جاء فيها أنه نظرا لارتفاع أسعار منتجات القطاعات العمومية نظرا لزيادة تكلفة التشغيل وارتفاع حجم المنافسة من القطاع الخاص. فإنه يصعب تسويق منتجاتها مما يؤدي بالدولة إلى دعمها وهو ما يتسبب في ارتفاع مستوى النفقات العمومية.

أسباب تزايد النفقات العامة.

1- الأسباب الحقيقية

نقصد بالأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة، تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة المنفعة المترتبة عن ذلك ويمكن أن نذكر أهم هذه الأسباب وفق التقسيم التالي:

1- الأسباب الاقتصادية: إن من أهم الأسباب الاقتصادية لزيادة النفقات العامة هو تطور وظائف الدولة وزيادة تدخلها وكذا زيادة حجم الدخل الوطني.

2- الأسباب الاجتماعية: مع تطور وظائف الدولة وازدياد اهتمامها بتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وخاصة مع تطور الوعي الاجتماعي وظهور مبادئ اجتماعية عدة كمبدأ التضامن الاجتماعي، ومحاربة الفوارق الاجتماعية ومبدأ التوازن الاجتماعي... الخ، زادت مسؤولية الدولة الاجتماعية مما يتطلب تخصيص نفقات مهمة من أجل تغطية هذه المتطلبات.

3- الأسباب الإدارية: مع تطور وظائف الدولة، توسعت المرافق والأجهزة الإدارية بغرض إشباع الحاجات العامة للمجتمع وبذلك ازداد عدد الموظفين، وهو ما يقتضي زيادة في أنواع مختلفة من النفقات العامة،

4- الأسباب السياسية: تؤدي بعض العوامل السياسية إلى زيادة النفقات العامة مثل انتشار مبادئ الحرية والديموقراطية. فقد أصبح الإنفاق على التنظيمات السياسية المختلفة والمجالس المحلية، والانتخابات والدعوة

تقديم: أ.د شليحي الطاهر. لمزيد من المعلومات، يمكنكم الاتصال على البريد الالكتروني التالي: Proftahar@yahoo.fr

للمشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي، يؤثر بشكل كبير على مستوى الإنفاق العام. كما أن التوسع في العلاقات الدولية يؤدي إلى زيادة النفقات العامة للبعثات والممثليات الدبلوماسية، بالإضافة إلى نفقات أشكال أخرى من التعاون الدولي (إعانات ومساعدات لمعالجة كوارث وأزمات ...)

5- الأسباب العسكرية: تعتبر النفقات العسكرية من الأعباء المالية المهمة والتي تطورت بشكل ملفت مع انتشار الحروب والنزاعات وتفاقم التوتر الدولي. وهو ماساهم في تسارع وتيرة صناعة الأسلحة وتطوير وتدعيم القدرات العسكرية للدول.

6- الأسباب المالية: تسعى الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة إلى إيجاد الوسائل اللازمة لتغطية نفقاتها العامة. وتعتبر القروض من الإيرادات المؤقتة التي تلجأ إليها الدولة حديثا لتغطية نفقاتها المتزايدة، وخاصة بعد تطور وظائف الدولة وسهولة اللجوء إلى هذا النوع من الموارد بعد الصعوبات التي كانت تجدها الدول في إيجاد المقرضين ومن ثم كانت هناك محدودية في الإنفاق.

2- الأسباب الظاهرية.

ونقصد بها الأسباب التي تؤدي إلى زيادة في حجم النفقات العامة دون أن ينعكس ذلك على حجم ونوع الخدمات المقدمة للمواطن أو دون زيادة في متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة. ومن أهم هذه الأسباب الظاهرية نجد:

1- انخفاض القوة الشرائية للنقود
2- تغير النظم المحاسبية والمالية
3- التوسع الإقليمي
4- زيادة عدد السكان

<u>الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.</u>

1- الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة: يمكن تصنيف هذه الآثار على النحو التالي:

أ- **أثر للنفقات العامة على الإنتاج الوطني:**

للنفقات العامة تأثير على الإنتاج الوطني من خلال التأثير على قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار وتحويل عناصر الإنتاج.

- أثر النفقات العامة على قدرة الأفراد على العمل
- أثر النفقات العامة على قدرة الأفراد على الادخار
- أثر النفقات العامة على الاستثمار
- أثر النفقات العامة على تحويل عناصر الإنتاج

ب- **أثر النفقات العامة على الاستهلاك:** نقصد بالأثر المباشر للنفقات العامة على الاستهلاك، الزيادة في الطلب الاستهلاكي والتي تتم من خلال دورة الدخل

ت- **أثر النفقات العامة على التشغيل:** زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات مما يزيد من حجم التوظيف.

د. **أثر النفقات العامة على المستوى العام للأسعار:** وذلك تبعا لحجم هذا الإنفاق وهدفه وطبيعته والوضع الاقتصادي القائم، وكذا سياسة تدخل الدولة.

2- الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة:

أ- **أثر المضاعف أو الضارب:**

تقديم: أ.د شليحي الطاهر. لمزيد من المعلومات، يمكنكم الاتصال على البريد الالكتروني التالي: Proftahar@yahoo.fr

FSECG-DJELFA

ويطلق عليه "الاستهلاك المولد" وهو يتعلق بأثر غير مباشر النفقات العامة على الاستهلاك الوطني. ومفاد ذلك أنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وأرباح وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، وبالتالي الدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى دخول جديدة لفائدة فئات أخرى، وكذلك الجزء الموجه للادخار ينفق جزء منه في الاستثمار وكل هذا يساهم في زيادة الدخل بنسب مضاعفة.

ب- أثر المعجل أو المسارع:

ويطلق عليه الاستثمار المولد، ويرتبط بأثر النفقة العامة على الإنتاج وهو يبين أثر التغير في الاستهلاك على التغير في الاستثمار. فزيادة الدخول يترتب عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية لزيادة الإنتاج وتحقيق أكبر قدر من الأرباح وعند زيادة الاستثمار يرتفع مستوى الدخل الوطني.

الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة على إعادة توزيع الدخل الوطني:

تتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني بين المواطنين بوسائل متعددة، ويتوقف ذلك على الفلسفة السياسية والاجتماعية والظروف الاقتصادية للدول.

تسعى الدول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخل المحدود أو الضعيف، ومن ثم تخفيف حدة عدم المساواة بين أفراد المجتمع.

وبالتالي يمكن القول أن إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق النفقات العامة يمثل الفرق بين ما يدفعه الفرد للدولة من ضرائب ورسوم وأعباء عامة، وبين ما يعود عليه من منفعة. فإذا انتهى الفرق لصالحه فهذا يعني أن الدخل الوطني قد أعيد توزيعه لصالح هذه الفئة.ولكي يحدث هذا الأثر ينبغي أن تكون معظم الإيرادات مستمدة من الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية لأن نصيب الطبقات الغنية منها أكبر من الفقيرة مما يؤدي عمليا إلى توزيع الدخل الوطني.

FSECG-DLEFA